OPEN ACCESS
Received: 30/09/2025
Accepted: 25/01/2026

مجلة الآداب

The Legal Basis of Civil Liability for Artificial Intelligence Damages under the Human Proxy Theory

Saeed Salim Khalifa Al-Mazrouei [*]
Almazrouri5963@gmail.com

Dr. Siti Aishah Bint Samudin [**]
Sitiaisyah.samudin@um.edu.my

Dr. Mahamatayuding Bin Samah [***]
mahyudin@um.edu.my

Dr. Hanira Bint Hanafi [****]
hanirahanafi@um.edu.my

Abstract

This study explores the complexities of assigning civil liability for damages caused by artificial intelligence systems, particularly given their lack of independent legal personality and the strain this places on traditional liability frameworks. It argues for the applicability of the human proxy theory, which attributes responsibility to the individual or entity operating, directing, or benefiting from the system. Using a descriptive-analytical method, the research outlines the foundations and elements of civil liability as articulated in the European Parliament's 2017 resolution on civil law rules for robots, and examines whether AI actions can be legally treated as those of a human representative. The findings suggest that the human proxy theory offers a workable framework when human involvement remains significant, but highlight its limitations in contexts of high autonomy, underscoring the need for legislative reforms that align with technological progress and safeguard victims effectively.

Keywords*:* Civil liability, Artificial Intelligence, Robot, Human Proxy Theory, Damage.

[*] PhD Scholar in Civil Law, Department of Sharia and Law, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia.

**Assistant Professor of Criminal Law, Department of Sharia and Law, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia.

***Assistant Professor of Islamic Family Law, Department of Sharia and Law, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia.

****Associate Professor of Comparative Law, Department of Sharia and Law, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia.

Cite this article as: Al-Mazrouei, S. S. K. Samudin, S. A. Samah, M. Hanafi, H. (2026). The Legal Basis of Civil Liability for Artificial Intelligence Damages under the Human Proxy Theory, *Journal of Arts, 14*(1), 486 -509. https://doi.org/10.35696/bsyjzr26

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 30/ 09/ 2025
تاريخ القبول:25/ 01/ 2026

مجلة الآداب

الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفق نظرية النائب الإنساني

سعيد سالم خليفة المزروعي*
Almazrouri5963@gmail.com

د. ستي عائشة بنت سامودين**
Sitiaisyah.samudin@um.edu.my

د. ماها ماتا يودينغ بن ساماه***
mahyudin@um.edu.my

د. حنيرة بنت حنفي****
hanirahanafi@um.edu.my

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية إسناد المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في ظل غياب شخصية قانونية مستقلة لهذه الأنظمة، وما يثيره ذلك من تحديات أمام القواعد التقليدية للإسناد القانوني، وتهدف الدراسة إلى بيان مدى صلاحية نظرية النائب الإنساني أساسًا قانونيًّا لإسناد المسؤولية إلى الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تشغيل النظام أو توجيهه أو الاستفادة منه، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الأسس النظرية للمسؤولية المدنية وبيان أركانها وفق نظرية النائب الإنساني الصادرة من البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات في عام 2017، ثم تحليل مدى إمكانية تكييف أفعال الذكاء الاصطناعي باعتبارها أفعالًا منسوبة إلى نائب بشري. وخلصت الدراسة إلى أن نظرية النائب الإنساني تمثل إطارًا قانونيًا قابلًا للتطبيق في الحالات التي يبقى فيها العنصر البشري فاعلًا ومؤثرًا، غير أنها قد تواجه حدودًا في التطبيقات ذات الاستقلالية العالية، مما يستدعي تطويرًا تشريعيًا يواكب التطور التقني ويحقق حماية فعّالة للمتضرر.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المدنية، الذكاء الاصطناعي، الروبوت، نظرية النائب الإنساني، الضرر.

* طالب دكتوراه في القانون المدني، قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.
**أستاذ القانون الجنائي المساعد، قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.
***أستاذ قانون الأسرة الإسلامي المساعد، قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا.
****أستاذ القانون المقارن المشارك، قسم الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، ماليزيا..

للاقتباس: المزروعي، س. س. خ. سامودين، س. ع. ساماه، م. حنفي، ح. (2026). الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفق نظرية النائب الإنساني، *مجلة الآداب*، *14* (1)، 486- 509 https://doi.org/10.35696/bsyjzr26

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بحيث أصبحت هذه الأنظمة قادرة على أداء مهام معقدة واتخاذ قرارات شبه مستقلة في مجالات متعددة، كالرعاية الصحية والنقل والقطاع المالي والخدمات الرقمية. وقد أفرز هذا التطور تحديات قانونية عميقة، لعل أبرزها مسألة تحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تنجم عن هذه التطبيقات (Geistfeld,2023).

ففي ظل عدم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية مستقلة، تبرز الحاجة إلى البحث عن أساس قانوني يُمكّن من إسناد الفعل الضار إلى شخص معين يمكن مساءلته وتعويض المتضرر. ومن بين الاتجاهات المطروحة في هذا السياق، تبرز نظرية النائب الإنساني بوصفها محاولة لإبقاء الإسناد ضمن الإطار التقليدي للمسؤولية، من خلال اعتبار أن فعل النظام الذكي إنما يُنسب إلى من يقف خلفه تشغيلًا أو توجيهًا أو انتفاعًا (بدوي، 2022).

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتحليل مدى صلاحية هذه النظرية في ضوء التطور التقني المتسارع، إضافة إلى حداثة موضوع المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق تطبيقاته، والحاجة إلى إيجاد أساس قانوني عملي يضمن حماية المتضرر دون اللجوء إلى منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، وإبراز مدى قدرة النظريات التقليدية، التعويضية (نظرية النائب الإنساني)، على استيعاب التطورات التقنية الحديثة، وأخيرًا الإسهام في النقاش الفقهي والقانوني الدائر حول تطوير منظومة المسؤولية المدنية بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان العدالة التعويضية (جراد، 2023).

ويكشف تطبيق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية على الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي عن عدد من الإشكالات الجوهرية في الإطار القانوني القائم. فمن جهة أولى، يثور التساؤل: هل تصلح نظرية النائب الإنساني كأساس قانوني كافٍ لإسناد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تُحدثها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في ظل ما تتمتع به من قدر متزايد من الاستقلالية في اتخاذ القرار؟ ومن جهة ثانية هل يمكن اعتبار فعل الذكاء الاصطناعي امتدادًا للإرادة الإنسانية، أم أن استقلاليته التقنية تفرض إعادة النظر في أسس الإسناد التقليدية للمسؤولية المدنية؟ (العبد، 2023).

وبناء على ما تقدم فإنّ قواعد القانون المدني الأوروبي تشكّل نقطة انطلاق أساسية لمعالجة هذه الإشكالية، غير أنّ بنيته القائمة على الخطأ البشري تتطلّب إعادة نظر مفاهيمية وتنظيمية لضمان اتساقها مع واقع الأنظمة الذكية المستقلّة، وبما يحقّق التوازن بين حماية المتضرّرين وتشجيع الابتكار التقني، ولأغراض هذه الدراسة، يقتصر نطاق التحليل على أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة وعالية المخاطر، أي تلك التي تعمل بدرجة محدودة أو منعدمة من السيطرة البشرية، وتكون قادرة على إحداث أضرار مادية أو اقتصادية يُعتدّ بها قانونًا.

مشكلة الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في مدى كفاية القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية في القوانين العربية في تعويض الأضرار الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهل يمكن اعتماد نظرية النائب الإنساني كأساس قانوني لتحديد المسؤولية المدنية لهذه الأضرار، وتحديد المسؤول عنها (المنتج، المبرمج، المستخدم، الشركة المالكة أو التطبيق ذاته) في ظل المستجدات التكنولوجية؟ (سلامة، 2024).

وتتركز مشكلة الدراسة أيضًا في التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تكفي قواعد المسؤولية التقليدية القائمة على الخطأ والفعل الضار والعلاقة السببية لتعويض المتضررين من أضرار الذكاء الاصطناعي؟

2. هل يمكن تحميل تطبيقات الذكاء الاصطناعي مسؤولية مباشرة باعتبارها كيانًا إلكترونيًا وفق نماذج الاتحاد الأوروبي؟
3. كيف يمكن تحديد المسؤول بين المنتج، المبرمج، المستخدم، أو الشركة المصنعة عند حدوث أضرار نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي؟
4. هل تستدعي الطبيعة المعقدة للذكاء الاصطناعي التحول من المسؤولية الشخصية التقليدية إلى نظرية النائب الإنساني؟

الدراسات السابقة

شهدت الأدبيات القانونية المعاصرة اهتمامًا متزايدًا بدراسات الذكاء الاصطناعي وانعكاساته القانونية، إلا أنّ هذا الاهتمام لم يتوزع بشكل متوازن بين مختلف صور المسؤولية القانونية. بينما ركّزت نسبة كبيرة من الدراسات على الأبعاد التقنية أو الجنائية أو التنظيمية للذكاء الاصطناعي، وظلّت المسؤولية المدنية الناشئة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة مجالًا أقل تناولًا، لا سيّما من زاوية التأصيل النظري للإسناد القانوني.

في هذا السياق، جاءت دراسة (الشعيبي،2023)، بعنوان "المسؤولية المدنية عن أضرار روبوتات الذكاء الاصطناعي"، وهدفت إلى التعرف على المسؤولية المدنية عن أضرار روبوتات الذكاء الاصطناعي المستحدثة لا سيما في عدم وجود تشريعات متخصصة تحكم هذه التقنية، مع الإشارة إلى تنظيم مسؤولية روبوتات الذكاء الاصطناعي في ظل القانون المدني الأوروبي 2017م، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المسؤولية المدنية الناتجة عن روبوتات الذكاء الاصطناعي مسؤولية عن منتج من نوع جديد في الوضع الحالي وتحتاج إلى قوانين جديدة وقضاة متخصص ويجب البحث عن بديل للتعويض كشركات التأمين.

وبالمثل، دراسة (بطيخ، 2021)، بعنوان "المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي" التي هدفت إلى بيان الأضرار التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي وتقنياتها للغير، سواء للأشخاص أم للأموال، الأمر الذي تطلب البحث في الطبيعة القانونية لهذه الأنظمة، من حيث نوع المسؤولية المدنية المترتبة على الأضرار التي تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي للغير، وهل هي مسؤولية مدنية عقدية أم مسؤولية مدنية تقصيرية، أم من الأنسب إخضاعها لنوع آخر من المسؤولية المدنية، وهي المسؤولية الموضوعية وفق نظرية النائب الإنساني، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يمكن اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي بمثابة الشيء المنقول، لصعوبة اعتبارها من قبيل الأشخاص الطبعيين أو حتى الاعتباريين.

وهدفت دراسة (بدري، 2022)، بعنوان "الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية بعنوان الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية" إلى مراجعة النظريات الفقهية والقانونية المختلفة، من بينها الوكالة ونظرية النائب الإنساني، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن هذه النظريات ذُكرت كحلول مرحلية يمكن تطويرها، لكنها غير كافية لمعالجة جميع الصور المعاصرة للأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي دون تدخل تشريعي جديد.

ومن منظور تنظيمي تقني، أبرزت دراسة (الخميسي، 2022)، بعنوان "المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة الطبيب الآلي" أركان المسؤولية المدنية الناشئة عن أعمال الروبوت والمتمثلة في خطأ الطبيب والضرر الذي تعرض له المريض، وأخيرًا تطرقت الدراسة إلى الآثار المترتبة على تحقق مسؤولة الروبوت المتمثلة في التعويض القضائي والتعويض الاتفاقي. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الجهات الصحية في دولة الإمارات حققت نتائج مبهرة في توظيف الذكاء الاصطناعي، حيث اعتمدت وزارة الصحة ووقاية المجتمع على تقنياته في أجهزت الأشعة

السينية للفحص الطبي ضمن إجراءات الإقامة، كما حققت هيئة الصحة في دبي نجاحًا كبيرًا في العديد من المجالات الطبية ذات الصلة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

كما هدفت دراسة (المعداوي، 2021)، بعنوان "المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي " إلى التعرف على مفهوم الروبوتات في مجال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وكذلك الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت، وكذلك تطرقت الدراسة إلى آثار المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات من خلال تناول الإعفاء من المسؤولية وكذلك التعويض عن أضرار الروبوتات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التشريعات والأنظمة القانونية الحالة – سواء على الصعيد الوطني أو الدولي – تجعل المسؤولية كاملة على عاتق الشخص الذي يستخدم الروبوت دون مراعاة لدور البيئة المحيطة به والعوامل ذات الصلة.

وعلى الصعيد المقارن، هدفت دراسة (Geistfeld,2023)، بعنوان "المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي والبرمجيات"، إلى بيان ملاحظة سرعة توجه عدد لا بأس به من البلدان نحو تغير قواعد المسؤولية المدنية في تشريعاتها، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة مترابطة إلى حد كبير، منها تغيير السوابق القضائية والتشريعات بالإضافة إلى زيادة المعرفة التقنية والطبية نتيجة ظروف العمل أو الإصابة الشخصية لمنتجات معينة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: من الضروري مسألة ما إذا كان من الممكن تغطية المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي والبرمجيات المحددة عن طريق التأمين، وفي هذا السياق تتطلب أيضًا شركات تأمين آمنة وسليمة ومستقرة ماليًا.

وعليه، تتموضع الدراسة الحالية ضمن هذا الفراغ البحثي، من خلال تقديم تحليل قانوني دقيق للمسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في ظل القواعد الصادرة من البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات في عام 2017، مع اقتراح آليات عملية لتوزيع المخاطر وجبر الضرر، بما يوازن بين حماية المتضرّرين وتشجيع الابتكار التقني. وبهذا، تسهم الدراسة في تطوير الأدبيات القانونية من خلال الانتقال من الوصف العام للمخاطر إلى تحليل معياري تطبيقي يستجيب للتحديات الفعلية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في الواقع القانوني المعاصر.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الأدبيات القانونية تنطلق من قاعدة مشتركة، وهي أن النظريات التقليدية للإسناد، وعلى رأسها نظرية النائب الإنساني، التي تشكّل نقطة انطلاق، مهمة لفهم كيفية تحميل المسؤولية المدنية في سياق الذكاء الاصطناعي، لكن فعاليتها تتضاءل مع زيادة استقلالية الأنظمة، مما يستدعي تعزيزها بتطويرات تشريعية ومفاهيمية تكفل حماية المتضررين دون المساس بالابتكار التقني.

منهج الدراسة

من حيث المنهجية، تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يتم في الجانب الوصفي عرض الإطار المفاهيمي لنظرية النائب الإنساني وبيان القواعد العامة للمسؤولية المدنية وأركانها، بينما يُوظف الجانب التحليلي في مناقشة مدى إمكانية تطبيق هذه النظرية على أفعال الذكاء الاصطناعي، وتقييم قدرتها على معالجة الإشكالات القانونية الناشئة عن درجات الاستقلالية التقنية المختلفة من خلال دراسة النصوص التشريعية ذات الصلة، والاستفادة من النقاشات الفقهية المعاصرة في مجال المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على بيان الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تحليل مدى ملاءمة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية لتلك الأضرار، وبيان إمكانية تأسيس المسؤولية وفق نظرية النائب الإنساني باعتبارها إطارًا قانونيًا لتحديد الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يُسند إليه الفعل

الصادر عن النظام الذكي، ولا تمتد الدراسة إلى بحث المسؤولية الجنائية أو الإدارية أو التنظيمية إلا بالقدر الذي يخدم التحليل المدني.

خطة الدراسة

بناء على ذلك فإن الإلمام التام بموضوع الدراسة يتطلب تناوله في مبحثين وفقًا للآتي:

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه الأساسية.

المبحث الثاني: تأسيس المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفقًا للنظريات الحديثة.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه الأساسية

التمهيد:

يُعدّ الذكاء الاصطناعي من المفاهيم متعددة الأبعاد التي يصعب حصرها في تعريف جامع مانع، نظرًا لتداخلها بين مجالات تقنية ومعرفية وقانونية مختلفة. ويُقصد به عمومًا الأنظمة أو البرمجيات القادرة على محاكاة بعض مظاهر الذكاء البشري، ولا سيّما التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار استنادًا إلى البيانات السابقة، مع قابلية تطوير أدائها بصورة ذاتية . (بطيخ، 2021؛ الشهراني، 2025؛ الدريهم، 2024).

'ن الذكاء الاصطناعي مفهوم مُعقد له أكثر من دلالة، فمن ناحية أولى: قد يُشير إلى البرامج، أو الآلات، أو الأنظمة، أو التقنيات، أو الأجهزة التي تحاكي نوعًا أو درجة معينة من الذكاء البشري، والتي تتمتع بالقدرة- بنحو متفاوت- على تحسين وتطوير أدائها ذاتيًا وبشكل مُستقل، وبناءً على المعلومات والبيانات التي غُذيت بها أو التي تواصلت إليها من تجاربها السابقة؛ بهدف التفكير والتصرف والتعلم مثل البشر، ومن ناحية ثانية: قد يُقصد به ذلك العلم الذي يهدف لإكساب الآلات، أو الأجهزة، أو التقنيات، أو البرامج صفة الذكاء الاصطناعي؛ لمحاكاة قدرات التفكير الفريدة عند الإنسان (بلعباس، 2023؛ النجار، 2023؛ الملا، وموسى، 2024).

يقصد أيضًا بمفهوم الذكاء الاصطناعي: أي عموم المصطلح ويعرف بأنه "المقدرة على اكتساب وتطبيق المعرفة على ما اصطنع الإنسان"، لذلك فإن الذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب، أي أنه القيام ببرمجة الآلة لمضاهاة العقل البشري، أي جعلها تقوم بنفس الأعمال التي يقوم بها الإنسان، وبصفة عامة الذكاء الاصطناعي: هو الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان بيده في الآلة أو الحاسوب، بمعنى أنه علم يعرف على أساس هدفه وهو جعل الآلات (منظومات حاسوب) تعمل أشياء تحتاج إلى ذكاء (عبد الستار، 2021؛ السيف، 2025).

أما التعريف الاصطلاحي: فالذكاء الاصطناعي يتكون من كلمتين الأولى ذكاء والثانية اصطناعي، حيث يعرف "الذكاء" حسب قاموس (website) بأنه القدرة على فهم الظروف والتطورات الجديدة وإدراكها مع تعلمها، وبالتالي مفتاح الذكاء متمثل في الإدراك، والفهم والتعلم، أما بالنسبة لكلمة "اصطناعي" فهي ناتج الأشياء التي تنشأ من خلال النشاط أو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع وتشكيل الأشياء (الخطيب، 2018؛ الحربي، 2025).

والبحث إذن في مفهوم الذكاء الاصطناعي يتطلب من ناحية أولى: تعريفا دقيقا للذكاء الاصطناعي، ومن ناحية ثانية: تحديد خصائص الذكاء الاصطناعي، لذا يبدو من الضروري تقسيم المبحث إلى مطلبين نحاول في الأول: الوصول لمفهوم الذكاء الاصطناعي، ونتعرف في الثاني: على تحديد خصائصه الأساسية، وعليه نقسم المبحث للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

تشكل "التكنولوجيا الحديثة" منظومة من العمليات التي تشارك أنماط الحياة، حيث أصبحت الآلات تقوم بالكثير من الأعمال التي يقوم بها البشر، فصارت الآلات تتكلم وتتحرك وتدير أمورها بالشكل الذي يحقق التكامل عن طريق البرامج

الحاسوبية وهذا ما يدعى "بالذكاء الاصطناعي"، ولعل من أهم وأبرز الأمور التي أدت إلى إنتاج الآلات التي تعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى التعامل الجاد مع الآلة، والتي تعمل على تحسين الأمور المختلفة بما يتلاءم مع الطبيعة البشرية، وبهذا نجد أن كل التكنولوجيا والصناعات الحديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وكيفية تحويله إلى تطبيقات يمكن لنا الاستفادة منها في حياتنا اليومية، من حيث الراحة والرفاهية (إعراب، 2022).

ويهدف علم "الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، ولمعرفة مفهوم الذكاء الاصطناعي يتعين أولًا تحديد المقصود بالذكاء الإنساني، ويعرف الذكاء الإنساني بأنه "قدرة الإنسان على الفهم والاستنتاج والتحليل والتمييز بقوة فطرته وفطنة خاطرة، أو هو نسبة حاصل اختبار العمر العقلي إلى العمر الفعلي"، ويدل ذلك على أن الذكاء الصناعي هو القدرة على إدراك وفهم متغيرات الظروف وتعلم الحالات الجديدة والمتغيرات إذ تنحصر مفاتيح الذكاء في الإدراك والفهم والتعلم (الهدام، 2021).

وبناء على ما تقدم يعرض الباحثون مجموعة من التعاريف التي وضعت للذكاء الاصطناعي فيما يلي :

1. عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "ذلك الفرع من فروع علم الحاسب الآلي والذي يهتم بتقديم حاسبات آلية لها القدرة على إنجاز مهمات ذكية"(الخولي، 2021).
2. وعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "دراسة الحاسبات التي تجعل عمليات الإدراك والتفكير والتصرف ممكنة "(الدحيات، 2019).
3. في حين عرف بأنه: "فرع من فروع علم الحاسوب المرتبط بعلوم أخرى كعلم النفس وعلم الرياضيات والمعرفة، والمهتم بجعل الحواسيب تؤدي المهام بكفاءة عالية تحاكي كفاءات البشر والسعي لجعلها تفكر بذكاء" (الخولي، 2021).
4. أما البعض الآخر فقد عرفه بأنه: "حقل علم الحاسوب المهتم بتصميم نظم حاسوب ذكية تعرض خصائص الذكاء في السلوك الإنساني، أو هو ذلك العلم الذي يمكّن الآلات من تنفيذ الأشياء التي تتطلب الذكاء إذا ما تم تنفيذها من قبل الإنسان" (كافيتى، 2015).
5. في حين عرف بعض الباحثين الذكاء الاصطناعي باختصار شديد على أنه: "فرع علوم الحاسب المتعلق بأتمتة السلوك الإنساني" (الرعود 2020)
6. وعرف الذكاء الاصطناعي بتفصيل أكثر بأنه: "أحد التقنيات الحديثة التي جرى تطويرها في القرن الماضي والتي تتضمن مجموعة من البرمجيات التي تساعد المديرين والعاملين في اتخاذ القرار لكل عمليات المنظمة، وتتميز بالرقي والتقدم وتزويد أجهزة الحاسوب بمجموعة من الأنشطة التي تساعد على ممارسة سلوك يتميز بالذكاء" (Geistfeld, 2023).
7. وأخيرًا ذهب البعض إلى وضع تعريف شامل للذكاء الاصطناعي والذي يشير إلى أنه: "أحد أبرز العلوم الحديثة التي نتجت بسبب الالتقاء بين الثورة التقنية في مجال علم النظم والحاسوب والتحكم الآلي من جهة، وعلم المنطق والرياضيات واللغات وعلم النفس من جهة أخرى، حيث يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، لتزويد الحاسوب بهذه البرامج التي تمكنه من حل مشكلة ما أو اتخاذ قرار في موقف ما، بناء على وصف المشكلة أو المسألة لهذا الموقف" (الوالي، 2023).

وينبغي الإشارة هنا إلى أن مصطلح الذكاء الاصطناعي ليس حديث العهد، فقد تنبأ به الفيلسوف الفرنسي "بول فاليري" في دفاتره الشهيرة في بداية القرن التاسع عشر بقوله: (كل إنسان هو في الحقيقة طور التحول ليصبح آلة، لا بل

الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان)، فكانت هذه المقولة أول طرح فعلي لإشكالية مستقبل الآلة في تعايشها مع الإنسان، وسجل هذا التساؤل أول طرح في مجال الذكاء الاصطناعي (الهدام، 2021).

أما بخصوص تناول مصطلح الذكاء الاصطناعي في الأبحاث فقد ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي أول مرة في بحث لعالم الحاسوب "جون مكارثي"، وقد اقترح فيه أنه يمكن تحقيق تقدم كبير إذا أمكن للآلات أن تحل المسائل التي لا يحلها سوى البشر، وقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: علم وهندسة صنع الآلات الذكية (الخالدي، 2021).

ثم سرعان ما زاد استخدام المصطلح بعد ذلك في ظل النهضة التقنية التي شهدها العالم في مجال تطوير الآلات، وأصبحت أبحاث الذكاء الاصطناعي في القرن الواحد والعشرين على درجة عالية من التخصص بحيث يخدم في العديد من المجالات (عبد الحميد، 2020).

وخلاصة القول: إنه لمن الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد للذكاء الاصطناعي ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الباحثين والمتخصصين حول مفهومه وإلى تباين مجالاتهم البحثية إذ يعد حقل الذكاء الاصطناعي حقلًا واسعًا يشتمل على علم الحاسبات والعلوم الطبية والعلوم الاقتصادية والإدارية وعلم النفس وعلم الاجتماع وغيرها - الأمر الذي أدى إلى وجود تنوع كبير في التعريفات المقترحة لتعريف الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الخصائص الأساسية للذكاء الاصطناعي

إن الإنسان -مهما حاول- لن يستطيع إيجاد قدرات وخصائص في هذه التقنيات والآلات إلى درجة الإتقان الكامل في أن يجعلها مطابقة لقدرات الإنسان؛ فصنع يد البشر يتصف بالنقص، وتبقى مجرد جمادات بلا روح أو إحساس أو مشاعر، ودائمًا وأبدًا الكمال لصنع الله عز وجل الذي أتقن كل شيء أوجده وخلقه ثم هدى (البرعي، 2022).

ويقودنا مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى الحديث عن الخصائص الأساسية التي ينفرد بها الذكاء الاصطناعي، والتي تساهم في التمييز بين هذه الأنظمة وما يمكن أن تتشابه معها من أنظمة تقنية وآلات أخرى، وتقوم هذه الخصائص حول الاستقلالية في التنفيذ الآلي للعملية، واختيار هذه العملية وفقًا للظروف والمداخلات التي تقدم نفسها للذكاء الاصطناعي، وقد أكد المشرع الأوروبي في هذا الجانب عند تعريفه لأنظمة الذكاء الاصطناعي بأن نص على أن له "درجة معينة من الاستقلالية" (قرار الاتحاد الأوروبي، 2020؛ European Parliament, 2020).

والخاصية الأخرى للذكاء الاصطناعي هي خاصية اللامادية، فالذكاء الاصطناعي هو برنامج حاسوب أو جزء من البرنامج، ومثل أي برنامج يمكن للذكاء الاصطناعي أن يظهر بدون الجسد، وعلى سبيل المثال: روبوت المحادثة فقد يكون متجسدًا في روبوت أو مركبة ذاتية القيادة أو أي شكل يريده صانعه، وقد أكد المشرع الأوروبي على هذه الخاصية في التوجيه الأوروبي الخاص بالمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي 2020م، حيث نص عند تعريفه لأنظمة الذكاء الاصطناعي بأنه: "نظام قائم على البرمجيات أو مضمن في الأجهزة...." (INL 2103/2015).

كما حاول جانب من الفقه الفرنسي حصرها في الخصال الآتية والتي تتمثل في: الكيان المادي للروبوتات، والاستقلالية، والمظهر الشبيه بالإنسان، وفي ذات الاتجاه أشار إليها جانب آخر من الفقه بقوله: "إن الروبوتات تنطوي على وجود أجهزة استشعار حسية تسمح لها بتبادل البيانات مع بيئتها، وربما إنسان، وكاميرا، وشاشة، وذراع، وما إلى ذلك علاوة على قدرته على تكييف سلوكه وأفعاله، ويمكن أن نضيف إليها سمة أخيرة وهي: قدرتها على التفكير أو ما يسمى بالذكاء" (كافيتي، 2015).

ورغم أن الذكاء الاصطناعي بشكل عام يعد نوعًا من أنواع التكنولوجيا الحديثة، وهو ما قد ينتج عنه قدر من اللبس أثناء التفرقة بينه وبين غيره من أنواع وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة الأخرى، إلا أنه يتمتع كنظام معقد يتكون غالبًا من جوانب مادية وأخرى غير مادية بخمس خصائص تسمح بتميزه عن غيره من أنواع التكنولوجيا الأخرى منها الآتي: (,2023Yas).

الخاصية الأولى: الاعتماد على رموز غير رقمية: يتمتع الذكاء الاصطناعي بقدرته على استخدام رموز غير رقمية، عبارة عن خوارزميات وبرمجيات، تهدف إلى تصميم، أو تشغيل برنامج، أو نظام، أو آلة، أو جهاز قادر على تحقيق هدف معين أو القيام بعمل ما يتطلب ذكاء يحاكي الذكاء البشري، وذلك خلافًا للحاسبات الآلية أو أجهزة الحاسوب التي لا تستخدم إلا لغة الأرقام (عبد الرحيم، 2000).

الخاصية الثانية: القدرة على القياس والاستنباط: يتميز الذكاء الاصطناعي بالقدرة على القياس في الكثير من الحالات، بمعنى أنه يتمتع بالقدرة على حل المسائل واتخاذ قرارات ليس لها حل أو نموذج خوارزمي معروف ومبرمج مسبقًا، وهو ما يعني قدرته على اتخاذ القرار أو التصرف في بعض المواقف الجديدة، وإن لم يدرب على التعامل معها، على الرغم من عدم وجود مجموعة أو سلسلة الخطوات والمراحل التي يجب اتباعها، بُغية الوصول للحل أو اتخاذ القرار، وهذه الخاصية تُمكن الذكاء الاصطناعي من اكتساب القدرة على التعلم والقدرة على تحليل اللغة، وفهم وتحليل الصور، وغيرها من القدرات المعرفية والفكرية (عطية،2023).

الخاصية الثالثة: القدرة على التعامل مع البيانات الناقصة أو المتضاربة: كما يتميز الذكاء الاصطناعي بإمكانية معالجة البيانات الناقصة أو المتضاربة سواء غُذي بها أو توصل لها وحده، حيث يُمكنه الوصول للحل الأمثل للمشكلات واتخاذ القرارات رغم عدم توفر البيانات الكافية أو المتضاربة وقت اتخاذ القرار، وتنبع تلك الميزة من قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على التعلم من الخبرات والممارسات السابقة، وبعبارة أخرى يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على إيجاد حلول لمشاكل غير مألوفة له، باستخدام قدراته المعرفية، ومن ثم يُمكنه الوصول للحل دون وجود سلسلة من الخطوات المُحددة التي يترتب على اتباعها الوصول لحل مُعد أو مبرمج أو معروف مسبقًا (حسنين، 2023).

الخاصية الرابعة: القدرة على التنبؤ والتعلم من الأخطاء: ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التنبؤ والتعلم من الأخطاء السابقة وتوظيفها في التعامل مع المواقف الجديدة، وتساهم هذه الخاصية في تحسين أداء وكفاءة عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتمكنه من القدرة على اكتساب المعلومات والاستجابة للمتغيرات واكتشاف الأخطاء وتصحيحها بشكل سريع (غنيم،2015).

الخاصية الخامسة: القدرة على العمل بشكل مستقل: القدرة على العمل بشكل مُستقل أو الاستقلالية في الذكاء الاصطناعي والتي يمكن تعريفها بأنها "قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات ووضعها في موضع التنفيذ في العالم الخارجي بغض النظر عن أي سيطرة بشرية أو تأثير خارجي"، ولا يعد من قبيل المبالغة الزّعم بأن أهم خاصية تُميز بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي عن غيرها من التطبيقات التكنولوجية الحديثة، تتمثل في قدرتها على العمل بشكل مُستقل عن الأشخاص المساهمة في تصنيعها أو تطويرها أو تحديثها، فضلًا عن الأشخاص المستخدمة لها أو المستفيدة من خدماتها، وهذه الاستقلالية ذات الطبيعة الفنية أو حتى التشغيلية تتولد عنها القدرة على اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ دون تدخل بشري (مرقس، 2014).

المبحث الثاني: تأسيس المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفقًا للنظريات الحديثة

التمهيد

مما لا شك فيه، أن مسألة الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي من عدمه، تعد من المسائل التي تستحق وتتطلب منا المزيد من البحث والتأملات، لاسيما أنه قد تم إطلاق النقاش حولها بموجب قرار البرلمان الأوروبي الأخير مع توصيات لجنة قواعد القانون المدني بشأن أنظمة الذكاء الاصطناعي رقم INL2013/2015 حيث يتم النظر في الشخصية الإلكترونية للذكاء الاصطناعي (Yas, 2023; Mleiki, 2025; Alasmari, 2023).

فمنطق الأمور يقتضي أن هناك بعض الأنظمة الإلكترونية التي يطلق عليها "الروبوتات المزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي أو الروبوتات المستقلة" لديها من الذكاء ما يجعلها قادرة على التواصل، ومعرفة الذات، والعالم الخارجي والقدرة على تحقيق الأهداف المحددة، ومستوى معين من الإبداع، كل هذه الخصائص والقدرات ناتجة عن عملية التوكيد التي قام بها البشر مما جعل الكثير حريصين على المناداة بضرورة الاعتراف لهذه الأنظمة الذكية بالشخصية القانونية (حسام الدين، 2023).

وقد كان للجنة الشؤون القانونية في الاتحاد الأوروبي دور بارز في التوجيه والإرشاد في مواجهة الواقع المتجدد لأنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوت، فقامت بإنشاء مجموعة عمل للإجابة عن الأسئلة التي طرحها تشغيل الروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي في عام 2015م، وبعد مناقشات طويلة أصدرت تقريرها النهائي والمتضمن مجموعة من التوصيات إلى اللجنة القانونية، والتي بدورها قامت بإصدار قواعد القانون المدني على الروبوتات في فبراير 2017م، وهذه القواعد عملت على إخراج الذكاء الاصطناعي والروبوت من مفهوم الشيء إلى ما يسمى (بنظرية النائب الإنساني)؛ حيث تم فيها وصف الإنسان المسؤول عن نظام الذكاء الاصطناعي والروبوت بالنائب وليس الحارس أو الرقيب (قرار البرلمان الأوروبي، الفقرةAC).

ولأن الخلط كان واضحًا في قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات في عام 2017م، بين الذكاء الاصطناعي والروبوت مع اختلاف طبيعتهما كما تم توضيح ذلك سابقًا؛ قرر البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 أكتوبر عام 2020م، إقرار توصيات إلى المفوضية بشأن نظام المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، والذي أكد المشرع الأوروبي في هذا القرار بأنه ليس هناك حاجة إلى مراجعة كاملة لأنظمة المسؤولية التي تعمل بشكل جيد، وليس هناك داعٍ لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية ونظاما قانونيا خاصا به؛ حيث إن من الأفضل إدخال تعديلات محددة ومتسقة لأنظمة المسؤولية الحالية، وخاصة المسؤولية عن المنتجات المعيبة (الخباني، 2021).

وبناء على ما سبق ذكره، نجد أن موضوع الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت من الموضوعات المثيرة للاهتمام والجدل، وبذلك فإن التعرف على مدى تمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية من عدمه سوف يساعدنا على الوقوف على نظامها القانوني، ومدى أمكانية مساءلة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفق نظرية النائب الإنساني، وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وفقًا للتوجهات الأوروبية

أصدر البرلمان الأوروبي في 16 فبراير 2017 قرارًا يطلب من المفوضية الأوروبية أن تقدم اقتراحًا بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات، وذلك من أجل استحداث إطار قانوني ينظم المسؤولية المدنية لأنظمة الروبوتات الذكية التي تتمتع باستقلال يمكنها من اتخاذ القرارات بحرية، وفي هذا الشأن دعا المشرع الأوروبي إلى مسايرة التطور الهائل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والاعتراف في المستقبل للروبوتات المستقلة القادرة على اتخاذ القرارات بحرية تستطيع التفاعل بشكل مستقل مع

الغير بشخصية قانونية خاصة، والتعامل معها كأشخاص قانونية إلكترونية مسؤولة عن أي ضرر قد يتسببون فيه (القوصي، 2018).

ومن جانب آخر، وافق البرلمان الأوروبي في 20 أكتوبر عام 2020 على قرار جديد يخالف فيه القرار السابق الصادر في 16 فبراير 2017؛ حيث تضمن توصيات جديدة موجهة إلى المفوضية الأوروبية بهدف تحديد نظام واضح ومتناسب للمسؤولية المدنية في دول الاتحاد الأوروبي تعمل على تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنتجات والخدمات التي تستفيد منها، وتهدف إلى توفير استقرار قانوني لمنتجي ومشغلي الذكاء الاصطناعي، وكذلك ضحايا الأضرار المحتملة التي قد يتسبب فيها، وقد أكد البرلمان الأوروبي على أنه ليس هناك من الحاجة إلى مراجعة كاملة لأنظمة المسؤولية التي تعمل بشكل جيد وأنه ليس من الضروري منح أنظمة الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية (العبد، 2022).

أولًا: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بمقتضى قواعد القانون المدني الأوروبي للروبوتات 2017م

يمكن القول إن المفوضية الأوروبية اختارت نهجا مُتوازنًا وفقًا للمصطلحات التي اتخذتها، وذلك في مشروع تقريرها الذي يحتوي على توصيات إلى لجنة قواعد القانون المدني، بشأن الروبوتات بتاريخ 31 مايو 2016، وقد اقترحت لجنة الشؤون القانونية في البرلمان الأوروبي، إنشاء شخصية قانونية خاصة بالروبوتات، بحيث يُمكن اعتبار الروبوتات المستقلة ذاتية الحركة الأكثر تطورًا على الأقل أشخاصًا إلكترونيين لهم حقوق وواجبات محددة، بما في ذلك الحق في التعويض عن أي ضرر يلحق بالغير (السحلي، 2022).

وقد سعى البرلمان الأوروبي إلى سن قواعد قانونية تنظم الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية من خلال تحديد أوضاعها القانونية؛ حيث ناقش المقترحات والتوصيات حول ما إذا كانت تعد شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو تدرج ضمن فئة الأشياء أو تعامل بنفس معاملة الحيوانات في القانون، أم أن الأمور تستدعي إنشاء فئة قانونية جديدة بجانب نوعي الشخصية القانونية (الطبيعية والاعتبارية)، يطلق عليها (الشخصية الإلكترونية)، ويمكن القول إن طبيعة الروبوتات الذكية المستقلة هي التي رسمت شكل وحدود الشخصية القانونية الإلكترونية؛ حيث يصعب تصور أن تكون شخصية اعتبارية بنفس مفهوم الشخصية الاعتبارية للشركات والجمعيات، نظرًا لتمتع الروبوتات الذكية المتقدمة بالاستقلالية والقدرة الذاتية على التفاعل مع الآخرين وامتلاك خبرات مكتسبة نتيجة القدرة على التعلم الذاتي، مما يستلزم الاعتراف لهذا الكيان القانوني بالشخصية القانونية من خلال إنشاء فئة قانونية جديدة تسمي (الشخصية الإلكترونية)، تكون مسؤولة عن إصلاح أي ضرر قد تسببه للآخرين (الرعود، 2020).

والجدير بالذكر أن الاعتراف بالشخصية القانونية الجديدة لا يشترط توافر قدر من الوعي يجب أن تتمتع به الروبوتات الذكية، حيث إنها شخصية وظيفية، غرضها تلبية أهداف عملية وتشغيلية يتمثل أهما في أن تكون الروبوتات الذكية مسؤولة عن أفعالها، ويتضح ذلك من خلال الدعوة إلى مثل هذا الاختيار البديل للقانون التقليدي، وأن اللجنة قد تبنت موقفًا توافقيًا من أجل التوفيق بين الاختلافات في الرأي حول الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي، ويرى جانب من الفقه أن هذا الحذر القانوني في مواجهة التكنولوجيا التي من غير الممكن فهمها وإدراكها، لا يمكن إلا أن يبطئ الاعتراف الحتمي بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وقد تم اعتماد المشروع من قبل البرلمان الأوروبي في 16 فبراير 2017، ولكن القرار يشير إلى الحاجة إلى إنشاء نظام أوروبي "لتسجيل الروبوتات المتقدمة" في سجل على أساس معايير معينة للتصنيف؛ حيث أكد البرلمان الأوروبي على ضرورة تسجيل الروبوتات الذكية في سجل خاص بناء على المعايير المعتمدة لتصنيف الروبوتات من قبل وكالة الاتحاد الأوروبي للروبوتات والذكاء الاصطناعي (السحلي، 2022).

ويمكن القول إن المشرع الأوروبي قصد من هذا القرار إيجاد نظام مبتكر للمسؤولية المدنية للروبوتات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتمتع باستقلالية في اتخاذ القرارات، وقد شدد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 2017 بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات على أن استقلالية هذه التطبيقات تبعدها عن كونها شيئًا أو آلة بسيطة في يد البشر، وأنه في إطار القانون الحالي لا يمكن تحميل الروبوتات المسؤولية عن الأضرار، وبالتالي يكون المسؤول هنا هو (النائب الإنساني) المتمثل في المصنعين أو المشغلين أو المالكين أو المستخدمين الذين يتحملون المسؤولية كاملة عن أفعال الروبوتات، ولا شك أن المشرع الأوروبي قد أخرج الروبوتات من عداد الأشياء والجمادات، ودليل ذلك أنه وصف الإنسان المسؤول عن الروبوتات والذكاء الاصطناعي (بالنائب الإنساني) ولم يستخدم مصطلح (الحارس) المتعارف عليه في مجال المسؤولية عن الآلات الميكانيكية أو الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة أو في مجال المسؤولية عن الحيوان، وقد فرض البرلمان الأوروبي عبء المسؤولية عن الأضرار التي يسببها الروبوت الذكي على هذا (النائب الإنساني)، وذلك لعدم إمكانية فرضها على الروبوتات والذكاء الاصطناعي في ضوء القواعد القانونية السارية (القوصي، 2018).

ثانيًا: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بمقتضى قرار البرلمان الأوروبي الصادر عام 2020

تبنى البرلمان الأوروبي في 20 أكتوبر عام 2020 قرارًا يتضمن توصيات إلى المفوضية الأوروبية أكد فيها على ضرورة تحديد نظام متناسق للمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، وقد أقر المشرع الأوروبي في هذا القرار إمكانية اعتبار الذكاء الاصطناعي من قبيل المنتجات، ونادى بضرورة تحديث وتطوير تشريعات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة بحيث يمتد تعريف (المنتجات) ليشمل الذكاء الاصطناعي، ويعني ذلك توسعة مفهوم المنتج في القوانين الخاصة بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة بما يواكب خصوصية واستقلالية تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي جعل جميع الأشخاص الفاعلين في أنظمة الذكاء الاصطناعي بجميع أنواعها مسؤولين عن تعويض الأضرار التي قد تسببها هذه الأنظمة الذكية (الخباني، 2021).

وهذا ما أكدته الفقرة (7) من قرار البرلمان الأوروبي المشار إليه؛ حيث قررت أنه مع عدم الوضوح والاستقلالية في أنظمة الذكاء الاصطناعي، أصبح من الصعب أو وربما من المستحيل أن يتم تتبع الأفعال الضارة الناشئة من أنظمة الذكاء الاصطناعي وإسنادها إلى أشخاص معينين من العناصر البشرية الفاعلية أو إسنادها إلى أسباب تعود إلى تصميم هذه الأنظمة، وبناء على ذلك، يمكن تجاوز هذه الصعوبات في تحديد المسؤول عن الضرر، ووفقًا لمفاهيم المسؤولية المقبولة على نطاق واسع في القوانين الوطنية للاتحاد الأوروبي، عن طريق جعل الأشخاص المختلفين الفاعلين في أنظمة الذكاء الاصطناعي والمخاطر المترتبة بها، مسؤولين عن تعويض الأضرار التي تقع للغير بسببها (قرار البرلمان الأوروبي، 2020)؛ ((European Parliament, 2020.

وعلى ذلك، يمكن القول إن التوجه الجديد للبرلمان الأوروبي يذهب إلى عدم المضرور إلى إنشاء فئة قانونية جديدة أو الاعتراف للروبوتات الذكية بالشخصية القانونية، وهذا ما يخالف التوجه الذي سبق أن نادى به المشرع الأوروبي في القرار الصادر في 16 فبراير 2017، وفي هذا السياق أكد المشرع الأوروبي في القرار الصادر في 20 أكتوبر 2020 أن هدف أي إطار قانوني للمسؤولية المدنية موجه نحو المستقبل هو توفير الاستقرار القانوني لجميع الأطراف سواء المنتج، أو المشغل، أو المضرور أو أي طرف آخر؛ حيث يتعين على هذا الإطار القانوني أن يرسخ الثقة في سلامة وموثوقية واتساق المنتجات والخدمات بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية، وأن يعمل على تحقيق التوازن بكفاءة وبشكل عادل بين حماية الضحايا المحتملين للضرر من ناحية أولى، وبين ضرورة المساعدة في بناء الثقة وتحقيق الاستقرار اللازم للاستثمار من خلال إتاحة

فسحة كافية لتمكن المؤسسات المعنية من تطوير تطبيقات أو منتجات أو خدمات جديدة من ناحية أخرى (الفقرة (A) والفقرة (B) من قرار البرلمان الأوروبي).

ومن جانبها، اعتبرت الفقرة (8) من قرار البرلمان الأوروبي الصادر عام 2020 أن قواعد المسؤولية المدنية عن المنتجات المعيبة والتي أقرها التوجيه الأوروبي الصادر عام 1985م، والتي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي في تشريعاتها الوطنية، قد أثبتت وعلى مدار أكثر من 30 عامًا أنها وسيلة فعالة للحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن المنتجات المعيبة، ولضمان الحماية الفعالة للمستهلك، فإن هذه القواعد يلزم مراجعتها لتتكيف مع العالم الرقمي حتى تكون قادرة على استيعاب ومجابهة التحديات التي تفرضها التطبيقات الرقمية الحديثة والناشئة عن الذكاء الاصطناعي، وتسمح أيضًا بتغطية التطورات التكنولوجية المستقلة، وفي هذا الاتجاه أكد المشرع الأوروبي على ضرورة تعريف (المنتجات) بحيث يتم تحديد ما إذا كان الذكاء الاصطناعي يدخل نطاقها، ومع ضرورة تكييف عدد من المفاهيم مثل (الضرر) و(العيب) و (المنتج)، ومن ناحية أخرى يجب أن يشمل مفهوم (المنتج) كلًا من المصنعين والمطورين والمبرمجين ومقدمي الخدمات ومشغلي الواجهة الخلفية والأمامية للذكاء الاصطناعي (الفقرة (8) من قرار البرلمان الأوروبي).

ويتضح مما سبق: أن المشرع الأوروبي في قراره الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2020م، قد تراجع وتخلى عن التوجه السابق الذي كان قد اعتمده في قراره الصادر في 16 فبراير 2017م، عندما ابتدع مصطلحًا قانونيًا جديدًا وتبني نظرية (النائب الإنساني) والتي تفترض وجود نيابة قانونية بين الروبوت المزود بالذكاء الاصطناعي وبين الإنسان (الصانع – المشغل – المالك – المستخدم) والذي يتحمل مسؤولية تعويض الأضرار الناشئة عن أفعال الروبوتات الذكية، وكان القرار الصادر عام 2017 قد أكد عدم كفاية الإطار القانوني لقواعد المسؤولية المدنية التقليدية، ومنح الذكاء الاصطناعي منزلة قانونية خاصة؛ حيث إن استقلاليتها تثير التساؤل حول طبيعتها في ضوء الفئات القانونية الحالة، وما إذا كان ينبغي إنشاء فئة جديدة لها سماتها الخاصة التي تتناسب مع ذاتية الأنظمة الذكية (المادة (A-3) من قرار البرلمان الأوروبي).

ومن ناحية أخرى، حدد قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 20 أكتوبر 2020م نطاق تطبيقه على أي نشاط مادي أو افتراضي يسببه الذكاء الاصطناعي، ويلحق ضررًا بالغير أو أي اتفاق بين مشغل نظام الذكاء الاصطناعي، ويتبين من ذلك أن المشرع الأوروبي قام بضبط المصطلحات بشكل واضح، حيث اقتصر على مصطلح (الذكاء الاصطناعي) فقط، دون إيراد أية مصطلحات أخرى مثل: (الروبوت) أو (الروبوت الذكي) أو (الأنظمة الذكية)، وعرف المشرع الأوروبي مصطلح الذكاء الاصطناعي بأنه: "نظام يعتمد على البرمجيات أو مضمن في الأجهزة، ويعرض سلوك المحاكاة الذكاء بجملة أمور من بينها جمع البيانات ومعالجتها، وتحليل وتفسير بيئتها، واتخاذ إجراءات بدرجة معينة من الاستقلالية، لتحقيق أهداف محددة"، وأوضح هذا التعريف الخصائص المتفردة للذكاء الاصطناعي في أن له درجة من الاستقلالية، بما يعني أن سلوك النظام مقيد ومستهدف لتحقيق الهدف الذي أعطي له، وخيارات التصميم الأخرى ذات الصلة التي اتخذها مطور هذا النظام (المادة (B-3) من قرار البرلمان الأوروبي).

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن المشرع الأوروبي عندما تراجع في القرار الصادر في 20 أكتوبر 2020 عن فكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي، وعاد لتبني فكرة كفاية القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية والمسؤولية عن المنتجات المعيبة في تنظيم الذكاء الاصطناعي، إنما كان يقصد أنظمة الذكاء الاصطناعي المتواجد حاليًا وبآثارها المتوقعة في ضوء إمكانيات الذكاء الاصطناعي الضعيف، وبناء على ذلك اكتفى المشرع الأوروبي في قراره 2020م على المطالبة بتحديث وتطوير القواعد القانونية الحالية، وبصفة خاصة قواعد المسؤولية عن المنتجات المعيبة لتشمل ضمن نطاق

تطبيقها الأنظمة المستقلة للذكاء الاصطناعي، وشدد على تنقيح وتطويع هذه القواعد بما يسمح للذكاء الاصطناعي أن يندمج ضمنها (المادة (AA) من قرار البرلمان الأوروبي).

المطلب الثاني: نظرية النائب الإنساني وفقًا لقرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات

شدد المشرع الأوروبي على أن استقلالية الروبوتات الذكية المزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، تبرز التساؤل حول مدى إمكانية تموضعها ضمن الفئات القانونية الحالية، أم أنه يجب إنشاء فئة جديدة تتفق مع خصائصها وآثارها الخاصة، فنص في بداية توصياته في التوجيه بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات للعام 2017م على أنه: "في حين أن استقلالية الروبوتات تثير في نهاية المطاف مسألة طبيعتها في ضوء الفئات القانونية الحالة أو ما إذا كان ينبغي إنشاء فئة جديدة، لها سماتها وانعكاساتها الخاصة"(نساخ، 2020).

وقد كان للجنة الشؤون القانونية في الاتحاد الأوروبي دور بارز في التوجيه والإرشاد في مواجهة الواقع المتجدد لأنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوت، فقامت بإنشاء مجموعة عمل للإجابة عن الأسئلة التي طرحها تشغيل الروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي في عام 2015م، وبعد مناقشات طويلة أصدرت تقريرها النهائي والمتضمن مجموعة من التوصيات إلى اللجنة القانونية، والتي بدورها قامت بإصدار قواعد القانون المدني على الروبوتات في فبراير 2017م، وهذه القواعد عملت على إخراج الذكاء الاصطناعي والروبوت من مفهوم الشيء إلى ما يسمى (بنظرية النائب الإنساني)؛ حيث تم فيها وصف الإنسان المسؤول عن نظام الذكاء الاصطناعي والروبوت بالنائب وليس الحارس أو الرقيب (2021/2103INL).

ولأن الخلط كان واضحًا في قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات في عام 2017م، بين الذكاء الاصطناعي والروبوت مع اختلاف طبيعتهما كما تم توضيح ذلك سابقًا؛ قرر البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 أكتوبر عام 2020م، إقرار توصيات إلى المفوضية بشأن نظام المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي، والذي أكد المشرع الأوروبي في هذا القرار بأنه ليس هناك حاجة إلى مراجعة كاملة لأنظمة المسؤولية التي تعمل بشكل جيد، وليس هناك داعٍ لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية ونظاما قانونيا خاصا به؛ حيث إن من الأفضل إدخال تعديلات محددة ومتسقة لأنظمة المسؤولية الحالية، وخاصة المسؤولية عن المنتجات المعيبة (الخباني، 2023).

وفي ذات الصدد يرى المشرع الأوروبي أن مسؤولية التوجيه الخاص بالمنتجات كانت ولأكثر من 30 عامًا وسيلة فعالة للحصول على التعويض عن الأضرار الناجمة عن المنتج المعيب، ولكن ينبغي تكييف هذه التشريعات والقوانين مع العالم الرقمي والذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن أن يعرف المنتج بأنه يشمل الذكاء الاصطناعي وأن المسؤولين عن التعويض هم جميع الداخلين في سلسلة تشغيل هذه الأنظمة الذكية (قرار البرلمان الأوروبي، 2020؛ European Parliament, 2020).

ولا جدال في أن المسؤولية المدنية تتطور بصورة مستمرة، وبين أيدينا مسؤولية جديدة هي (مسؤولية النائب البشري) عن أضرار الروبوت، إذن نحن الآن أمام روبوت أشبه ما يكون بعديم التمييز، ومسؤولية ذي اليد ليست مسؤولية حارس الشيء، بل نائب إنساني بشري عن الروبوت، وهذه المسؤولية تختلف عن مسؤولية حارس الأشياء في أنها أخف وأيسر منها؛ أي أنها غير مفترضة وتحتاج في إثبات خطأ وإهمال النائب الإنساني (الخباني، 2021).

وهنا نجد أن المسؤولية المدنية أخذت تتطور من خطأ واجب الإثبات إلى خطأ مفترض، ثم أصبح خطًا مفترضًا قابلا لإثبات العكس، ثم خطًا مفترضًا غير قابل لإثبات العكس، وحاليًا ومع التطور النوعي للروبوتات أضحى الحديث اليوم عن إمكانية ولادة شخصية قانونية مستقلة للروبوتات، قابلة لأن تتحمل الواجبات وتكتسب الحقوق، فقد بدأ العد التنازلي لتخفيف مسؤولية الإنسان وذلك بتحمل الروبوتات قدرًا من المسؤولية ألا وهي (مسؤولية النائب الإنساني) عن الأضرار الناجمة عن الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي (الوالي، 2023).

أولًا: نظرية النائب الإنساني وفقًا لقرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني للروبوتات

من الملاحظ أن هناك توجها لدى العديد من الدول نحو تغيير الوضع القانوني للآلات المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي وعدم اعتبارها أشياء، وذلك من خلال الاعتراف لتلك الآلات بمركز قانوني مختلف عن مفهوم الأشياء بمعناها التقليدي وذلك بسبب التقدم التكنولوجي الهائل لدى هذه الدول ومنها اليابان، حيث تمتلك هذه الآلات من الذكاء الاصطناعي والمهارات الذاتية ما يؤهلها إلى اكتساب الشخصية القانونية، وبالتالي تحملها المسؤولية المدنية عن أضرار أفعالها، فعلى سبيل المثال: الطائرات بدون طيار، والسفن والمركبات ذاتية القيادة، فإنها تتمتع بمستوى عال من التقنية والصفات المميزة التي تجعلها تفوق مفهوم الأشياء بالمعنى التقليدي، لأنها تتمتع بالأنظمة الذكية ولذلك فهي تخرج عن السيطرة البشرية لما تتمتع به من استقلالية وذكاء اصطناعي يفوق العقل البشري (المعداوي، 2021).

لذلك ظهرت فكرة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الافتراضية، ومع ملاحظة أن هذه الفكرة ليست هي الغاية في حد ذاتها حتى لا يقلل ذلك من مكانة الإنسان وكرامته، فالواقع يفرض على المشرع مسايرة التطور التكنولوجي في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يحقق العدالة لصانعي ومشغلي الآلات ذات الذكاء الاصطناعي، وكذلك المضرور من هذه التطبيقات الذكية، ومع الاقتراب من الاعتراف بالشخصية القانونية للآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا سيما الروبوتات، فهناك بعض الدول قد منحت جنسيتها للروبوت، كما فعلت المملكة العربية السعودية مع (الروبوت صوفيا)، وكذلك قيام دولة الإمارات بتعين وزير للذكاء الاصطناعي (الوالي، 2023).

وبمراجعة نصوص القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الصادر في فبراير سنة 2017م، نجد أن المشرع الأوروبي قد اعتمد على نظرية (النائب الإنساني) المسؤول عن تعويض الأضرار الناجمة عن تشغيل الروبوت وذلك على أساس الخطأ واجب الإثبات على النائب عن الروبوت، والذي قد يكون صانع الروبوت، أو مشغلة، أو مالكه، أو مستعمله، وذلك من أجل فرض المسؤولية على مجموعة من الأشخاص على حسب خطئهم في تصنيع أو استخدام الروبوت (حسنين، 2022).

وقد ابتكر الاتحاد الأوروبي مفهوم (النائب الإنساني) حتى يكون مسؤولًا عن أعمال الذكاء الاصطناعي، حيث إنه لا يمكن مساءلة أو إقامة المسؤولية على الآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي عن الأضرار التي قد تحدثها للغير، فتقوم المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي على شخص يسمى النائب الإنساني، ويعرف الفقه الفرنسي النائب الإنساني بمصطلح "قرينة أو ملازم الروبوت"، ويتضح من ذلك أن مسؤولية ذي اليد على الآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت مسؤولية خاصة مبتكرة، وتقوم فكرة نيابة الإنسان عن الذكاء الاصطناعي على فكرة أن يكون الإنسان النائب عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، ويتحمل التعويض عنه للمضرورين سواء خطأ التشغيل أو الإدارة (المعداوي، 2021).

فالذكاء الاصطناعي لم يعد آلة جماد يتحكم فيها ذو اليد عليها، أو شيئا توقع عليه أحكام مسؤولية حارس الأشياء، بل أصبح آلة من نوع خاص تحاكي تصرفات الإنسان، تفكر وتحلل وتتخذ القرارات، ولكن هذه الآلة في الوقت ذاته لم تصبح مساوية أو موازية للإنسان في الجانب الذهني، وأن الإنسان المشغل أو المالك أو القائم على إدارة تلك الآلة هو النائب عنها، ومن هنا تطورت الآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ويبدو أنه قد آن الأوان للاعتراف بآلات الذكاء الاصطناعي، لا سيما الروبوتات، من حيث اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات لتسهيل مساءلتها عن أعمالها (سليمان، 2014).

وفي جانب آخر يمكن مقارنة نظام النائب الإنساني بالكفيل؛ حيث إن الكفالة تتضمن تعهدًا للدائن بأن يقوم الكفيل بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يفِ به المدين نفسه وإن كان المدين مستقبليًا، وذلك يتعارض مع انعدام وجود الاتفاق مع الدائن المتضرر من تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى إقرار الفقه بعدم جواز إلزام أن يكون كفيلًا بقوة القانون، كما هو الحال مع إلزام النائب الإنساني بالتعويض، ويختلف نظام النائب الإنساني عن فكرة النيابة القانونية في أن

النائب ينوب بقوة القانون، دون وجود اتفاق بين المناب عن شخص معترف به أمام القانون، ولكن قد يكون ناقص الأهلية أو عديمها، أو قد يكون كامل الأهلية كالناخب، وذلك بتمثيل المناب وليس تحمل المسؤولية عنه (بومديان، 2019).

ثانيًا: التكيف القانوني لنظرية النائب الإنساني كأساس للمسؤولية عن أضرار الروبوتات الذكية

بناءً على نظرية النائب الإنساني التي أوجدها المشرع الأوروبي، فإن الذكاء الاصطناعي ليس جمادًا أو شيئًا، كما أنه ليس بكائن لا يعقل؛ ودليل ذلك وصف الإنسان المسؤول عن الروبوت والذكاء الاصطناعي بالنائب وليس الحارس أو الرقيب، ونظرية النائب الإنساني عن الذكاء الاصطناعي وفقًا للمشروع الأوروبي لا تتطابق مع مسؤولية حارس الأشياء الميكانيكية أو ذات العناية الخاصة أو الحيوانات؛ وذلك بدليل وصف النائب المغاير لوصف حارس الشيء (INL2103/2015).

كما أن المشرع الأوروبي وفقًا لهذا القرار لم يمس بأهلية الذكاء الاصطناعي والروبوت بدليل استخدامه لمصطلح النائب وليس الوصي أو القيم على القاصر، فالشخص عديم الأهلية أو ناقصها هو الشخص المعترف به أمام القانون وله حقوق، وقد تقع عليه واجبات بحسب إدراكه ومدى نقصان أهليته، بينما لم يعترف المشرع الأوروبي بأهلية الذكاء الاصطناعي والروبوت؛ نظرًا لعدم قابلية الاعتراف التشريعي الحال لذلك (سليمان، 2014).

وفي ذات الاتجاه فإن الذكاء الاصطناعي ومع بقائه مؤطرًا لخدمة البشرية وليس في مركز التابع القانوني للإنسان وفقًا لقرار الاتحاد الأوروبي بشأن المسؤولية المدنية على الروبوتات عام 2017م؛ وذلك لأن المتبوع لديه إشراف تام على التابع كامل الأهلية، كما أنه بإمكان المتبوع الرجوع على التابع، فالمتبوع شخص تربطه علاقة تبعية وليست نيابية أو تمثيلية عن المسؤولية، وقرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات عام 2017م، فرض المسؤولية المدنية على النائب الإنساني؛ وذلك لعدم إمكانية فرضها على الروبوت والذكاء الاصطناعي ذاته في الوقت الحالي، باعتباره آلة ذات منزلة قانونية خاصة تقوم على خدمة الإنسان، كما أن النائب الإنساني ليس بمحال عليه الروبوت أو الذكاء الاصطناعي المدين ضمن حوالة الدين؛ لأن حوالة الدين تنشأ عن التزام موجود يلتزم بموجبه المحال عليه بتوفير مبلغ الالتزام الملقى على المحيل ذي الأهلية، وهي تتطلب موافقة الدائن، أما في حالة نائب الروبوت أو الذكاء الاصطناعي فلا ينشأ الالتزام في ذمة النائب الإنساني إلا إذا ارتكب هذا الروبوت أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي خطأ يستتبع التعويض للمضرور دون أخذ موافقته (بومديان، 2019).

وفي جانب آخر يمكن مقارنة نظام النائب الإنساني بالكفيل؛ حيث إن الكفالة تتضمن تعهدًا للدائن بأن يقوم الكفيل بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يفِ به المدين نفسه وأن كان المدين مستقبليًا، وذلك يتعارض مع انعدام وجود الاتفاق مع الدائن المتضرر من تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى إقرار الفقه عدم جواز إلزام أن يكون كفيلًا بقوة القانون، كما هو الحال مع إلزام النائب الإنساني بالتعويض، ويختلف نظام النائب الإنساني عن فكرة النيابة القانونية في أن النائب ينوب بقوة القانون، دون وجود اتفاق مع المناب عن شخص معترف به أمام القانون، ولكن قد يكون ناقص الأهلية أو عديمها، أو قد يكون كامل الأهلية كالناخب، وذلك بتمثيل المناب وليس تحمل المسؤولية عنه (نايل، 1991).

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن نطاق تطبيق نظرية النائب الإنساني المسؤول عن فعل أو إهمال الذكاء الاصطناعي خلال مرحلة التشغيل التي تعطي للآلة استقلال الحركة والتفكير واتخاذ القرار كالإنسان، وأساس المسؤولية هنا للنائب، وهو الخطأ في التركيب أو التصنيع أو الإدارة للآلة الذي يؤدي إلى انحرافها عن إدائها خلال مرحلة التشغيل، ولكن الآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي عندما تكون متوقفة عن الحركة فتسري عليها أحكام الشيء ويخضع لتكييفه وليست لأحكام الآلة الذكية.

ويري جانب من الفقه القانوني أن نظرية النائب الإنساني ما هي إلا تطور طبيعي لنظام حارس الأشياء، بعد وصول الآلة إلى محاكاة البشر، ولكن يجب أن تظل أنظمة الذكاء الاصطناعي خاضعة للإنسان وتحت سيطرته ومسخرة لخدمته وليس لاستبداله، ويجب أن يظل القانون البشري هو السائد، وفي إطار ذلك التخوف من منح الروبوتات المزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية المستقلة. وعدم خضوعها لمراقبة أو سيطرة أو ملاحظة الإنسان يترتب عليه إهدار لقيمة القانون البشري، ولا يمكن السيطرة أو التغلب على المشاكل الأخلاقية والقانونية لتلك التطبيقات الذكية، وفي إطار ذلك فقد اقترح فقهاء القانون في كندا مبدأ الاستقلال المراقب أو الملاحظ للروبوت كنص قانوني ملزم، وتجريم مخالفته (الخباني، 2023).

والحقيقة أن صور النائب الإنساني وفقًا للقانون المدني الأوروبي تختلف على حسب ظروف الحادث الذي تحدثه الآلة المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي أو على حسب السيطرة الفعلية ودرجاتها للنائب عن الآلة، وقد تناول المشرع الأوروبي في القانون المدني أمثلة للنائب الإنساني نذكر منها: (حسنين، 2022).

1. **المصنّع:** وهو المسؤول عن عيوب التصنيع التي أدت إلى أخطاء الآلة وخروجها عن المسار الطبيعي مثل إهمال الصيانة للآلة من الشركة المصنعة.
2. **المبرمج:** وهو الذي يستغل الروبوت على سبيل الاحتراف مثل الروبوت المستخدم في العمليات المصرفية في البنوك.
3. **المالك:** وهو من يقوم بتشغيل الآلة شخصيًا لخدمة من يتعامل معه مثل الطبيب الذي يستخدم الروبوت الطبي في العلاج بمستشفى مملوك له.
4. **المستخدم:** وهو من يقوم باستعمال الروبوت من غير المبرمج أو المالك.

لذلك فإن مفهوم الطبيعة القانونية لمسؤولية النائب الإنساني تختلف على حسب علاقة الأخير بالآلات المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فتكون المسؤولية عقدية في حالة الأضرار التي قد تسببها الآلة لعملاء الشركة المالكة أو المشغلة للآلة، لأن العلاقة هنا بين الشركة المصنعة والمالكة والمشغلة للآلة علاقة تعاقدية، فإثبات المتضرر - عدم قيام الشركة باعتبارها نائبا – بالتزامها العقدي يترتب عليه المسؤولية العقدية، ولكن المشرع الأوروبي قد نص على إمكانية الاتفاق على بنود في العقد بشأن تطبيق المسؤولية تخالف القواعد العامة للمسؤولية العقدية، وذلك لمسايرة تطور الذكاء الاصطناعي، وقد تكون المسؤولية أيضًا مسؤولية تقصيرية في حالة إذا كان لا توجد رابطة تعاقدية بين النائب والمتضرر كالمركبة ذاتية القيادة، والتي لا تقوم المسؤولية هنا على اقتراف الخطأ بل يحتاج إلى إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما (نايل، 1991).

- **الحالة المبتكرة في نظرية النائب الإنساني لمساءلة الروبوتات الذكية عن الإضرار بالغير**

إن قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 فبراير 2017م بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات، قد شرع في حالة قانونية مبتكرة لنظام النائب الإنساني، تقوم على افتراض وجود نيابة عن المسؤولية بحكم القانون بين نظام الذكاء الاصطناعي والروبوت الممثل والإنسان المسؤول بغرض نقل مسؤولية أفعال الروبوت وأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى الإنسان، فالنائب الإنساني هو نائب عن الروبوت وأنظمة الذكاء الاصطناعي يتحمل المسؤولية عن تعويض المضرور جراء أخطاء التشغيل بقوة القانون (القوصي، 2018).

وحيث إن ابتكار البرلمان الأوروبي نظرية (النائب الإنساني) المسؤول وفقًا لقواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات تقوم على فرض المسؤولية عن تشغيل الروبوت الذكي وأنظمة الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الأشخاص وفقًا لمدى خطئهم في تصنيعه أو استغلاله ومدى سلبيتهم في تفادي التصرفات المتوقعة من الروبوت دون افتراض الخطأ ولا اعتبار

الروبوت شيئا بمعنى نقل المسؤولية من الروبوت وأنظمة الذكاء الاصطناعي عديمة الشخصية والأهلية إلى الإنسان بقوة القانون، ودليل ذلك استخدم المشرع الأوروبي لمصطلح نقل عبء المسؤولية إلى النائب الإنساني، في الأحوال التالية: (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AD).

1. **المسؤولية الكاملة:** أي إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية خلال إدارة وتصنيع الروبوت أو تشغيله مع تطبيق مبدأ التناسب، فكلما كان استقلال الروبوت أعلى انتفت المسؤولية.
2. **مسؤولية إخلال النائب الإنساني بواجب إدارة الخطر:** والذي يفرض عليه محاولة تجنب الحادث المتوقع من فعل أو إهمال الروبوت أو نظام الذكاء الاصطناعي خلال إدارة تشغيله، وهذا ما يقيم مسؤولية النائب الإنساني عند اتخاذ موقف سلبي إزاء تخفيض مخاطر التشغيل.

ولذلك فإن نظرية النائب الإنساني المسؤول هي حالة مؤقتة تهدف إلى الانتقال من نظام حارس الأشياء، أو رقيب الشخص ناقص الأهلية ذات الخطأ المفترض إلى النيابة مع نقل المسؤولية إلى الإنسان على أساس إما الخطأ واجب الإثبات في إدارة التصنيع أو التشغيل، أو الامتناع عن تجنب حادث خطر غير متوقع من الروبوت أو أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ وذلك لأن الروبوتات المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لم تعد شيئًا قابلًا للحراسة، أو شخصًا قاصرًا قابلًا للرقابة بل آلة ذكية مستقلة التفكير كالإنسان الراشد الذي لا تصح الرقابة عليه (القوصي، 2018).

ويعتبر نطاق تطبيق نظرية النائب الإنساني المسؤول هو فعل أو إهمال الروبوت أو أنظمة الذكاء الاصطناعي خلال التشغيل التي تمنحه استقلال الحركة والتفكير والتنفيذ كالبشر، أي أن أساس مسؤولية النائب الإنساني هو خطأ في التصنيع أو الإدارة، الذي يؤدي إلى انحراف أدائه خلال وضعية التشغيل أو عدم تفادي ذلك رغم توقع النائب لذلك، أما الروبوت الواقف عن الحركة فهو يخضع لتكيف مسؤولية الشيء وليس الآلة الذكية (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AE).

وقد أكد المشرع الأوروبي على أنه يمكن أن تطبق مسؤولية المنتجات على هذه الأنظمة الذكية بحيث يكون المنتج مسؤولًا عن المعيب، والمستخدم مسؤولًا عن السلوك الذي يؤدي إلى الضرر من قبل الروبوتات المزودة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، غير أنه وفي الأنظمة الذكية التي تتخذ قرارات استقلالية فإن القواعد التقليدية لن تكون كافية لإثارة المسؤولية القانونية عن الضرر الناجم عن الروبوتات، لصعوبة أو عدم إمكانية تحديد الطرف المسؤول عن تقديم التعويض والمطالبة بذلك طرف لإصلاح الضرر الذي تسبب فيه (الخباني، 2021).

وكذلك أكد التوجيه الأوروبي على عدم كفاية الإطار القانوني الحالي وقصوره في تحديد مجال المسؤولية العقدية من حيث الوكيل الإلكتروني المؤتمت الذي يبرم العقود ويتفاوض على شروط تعاقدية؛ وعليه يجب أن تتوافق التشريعات مع النظم الذكية الحالية؛ وبذلك لن يكون التوجيه الأوروبي (EEC/374/85) الخاص بالمسؤولية عن المنتجات المعيبة كافيًا لتغطية الضرر الناجم عن الجيل الجديد من الروبوتات المستقلة لأنها ستتعلم بشكل مستقل من تجربتها المتغيرة وتتفاعل مع بيئتها بطريقة فريدة وغير متوقعة (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AI).

ومن الواضح أن المشرع الأوروبي في قواعد القانون المدني على الروبوتات 2017م، قد حاول أن يستكمل ما شرع فيه منذ عام 2015م، عندما كانت الروبوتات المستقلة هي العنوان الأبرز في ذلك الوقت، ولو أنه لم يشتت المصطلحات وجمعها كلها في مصطلح الذكاء الاصطناعي، حيث إن التعريف الذي حدد خصائصه هو تعريف الذكاء الاصطناعي، حيث خلط بشكل واضح بين الذكاء الاصطناعي المستقل غير المادي مع الجسد المادي المتمثل في أشكال مختلفة من الروبوتات بأشكال متنوعة، والدليل على هذا الخلط إبرازه عدة مصطلحات في التوجيه منها الروبوتات، والروبوت الذكي، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة

الذكية، فكان من الأجدى أن يشير إلى مصطلح علمي واحد ويتم تعريفه بشكل واحد ومشترك، حيث إن نطاق التوجيه هو الاستقلالية التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AA).

ومن الواضح أن نظرية النائب الإنساني ومنح الذكاء الاصطناعي منزلة قانونية خاصة به لم تصمد كثيرًا؛ حيث جاء قرار البرلمان الأوروبي بتاريخ 20 أكتوبر 2020م بشأن نظام المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي وأكد على أنه: "ليست هناك حاجة لتعديل كامل للأنظمة التي تعمل بشكل جيد، ولكن خصائص الذكاء الاصطناعي القائمة على التعقيد، والربط، والتعتيم، والقدرة على التعلم الذاتي، والحكم الذاتي المحتمل لأنظمة الذكاء الاصطناعي تمثل تحديًا كبيرًا لفعالية أحكام المسؤولية المدنية في دول الاتحاد الأوروبي، وتعتبر التعديلات المحددة والمنسقة لأنظمة المسؤولية ضرورية لتجنب الموقف الذي ينتهي فيه الأمر بالأشخاص الذين يعانون من ضرر أو تضررت ممتلكاتهم دون تعويض ملائم لهم (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AF).

ووفقًا لذلك أكد المشرع الأوروبي أنه ليس من الضروري منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؛ على اعتبار أن خصوصية هذه الأنظمة والاستقلالية الخاصة بها يمكن أن تجعل من الصعب للغاية أو حتى من المستحيل تتبع مدخلات بشرية محددة أو قرارات في التصميم؛ وعليه ووفقًا لمفاهيم المسؤولية المقبولة على نطاق واسع، يمكن جعل الأشخاص الذين ينشؤون أو يحافظون أو يتحكمون في المخاطر المرتبطة بنظام الذكاء الاصطناعي مسؤولين عن الأضرار الناشئة بسبب أنظمة الذكاء الاصطناعي (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة AG).

وحسنًا فعل المشرع الأوروبي في هذا القرار إذ لم ينوع في المصطلحات، وقصر قراره على مصطلح (الذكاء الاصطناعي) دون إيراد أية مصطلحات أخرى مشابهة كالروبوت أو الروبوت الذكي أو الأنظمة الذكية، فالمادة الثانية من اللائحة تحدثت وبشكل واضح عن أي نشاط مادي أو افتراضي يسببه الذكاء الاصطناعي ويلحق ضررًا بالغير أو أي اتفاق بين مشغل نظام الذكاء الاصطناعي وشخص طبيعي أو اعتباري تعرض لضرر بسبب نظام الذكاء الاصطناعي، وكذلك تم تحديد نطاق تطبيق اللائحة في المادة الأولى منه حيث نصت على أنه: "تحدد هذه اللائحة قواعد دعاوى المسؤولية المدنية للأشخاص الطبيعيين والاعتبارين ضد مشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي"؛ وعليه حدد المشرع الأوروبي نطاق تطبيق هذا التوجه بشكل واضح بأن جعل جل النظام على مصطلح الذكاء الاصطناعي فقط منظمًا ومؤطرًا لسلوكياته (البرلمان الأوروبي، 2017، فقرة 6،7).

وهكذا لا مناص من القول بأن التكيف القانوني التقليدي لمسؤولية النائب الإنساني عن الروبوت والذكاء الاصطناعي لا يمنح جوابًا شافيًا أو حتى منطقيًا للمعنى العميق الخاص بالعلاقة بين الإنسان وأنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوت، وعندما يكون الإنسان نائبًا عنه في تحمل مسؤولية خطئه، أو يتمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، وبالتالي نحن في الواقع بصدد حالة أوروبية خاصة مبتكرة.

الخاتمة:

تخلص الدراسة إلى أن المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي تمثل تحديًا قانونيًا حديثًا يتطلب إعادة النظر في أسس الإسناد التقليدية .وتؤكد النتائج على أهمية نظرية النائب الإنساني كإطار وظيفي يمكن الاستفادة منه، مع ضرورة تعزيز التشريعات المدنية لضمان التوازن بين حماية المتضررين وتشجيع الابتكار التكنولوجي .كما أن فشل الأنظمة التقليدية في تغطية كل أشكال الضرر الناتج عن الذكاء الاصطناعي يستدعي تطوير آليات قانونية مرنة وقابلة للتكيف مع التطورات المستقبلية.

النتائج

1. اتضح لنا أنه لا يوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي، على الرغم من أنه ليس مصطلحا جديدا، وقد تعددت تعريفات الفقه حول مفهوم الذكاء الاصطناعي، ويدور أغلبها حول قدرة الإنسان والآلة.
2. أظهرت الدراسة أن نظرية النائب الإنساني تمثل إطارًا قانونيًا عمليًا لإسناد المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، خصوصًا عندما يبقى العنصر البشري مؤثرًا في تشغيل النظام.
3. تبين أن النظريات التقليدية مثل الوكالة توفر حلولًا جزئية، لكنها غير كافية للتعامل مع الأنظمة الذكية المستقلة بالكامل.
4. الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يتطلب إعادة صياغة العديد من المفاهيم القانونية: مثل المسؤولية، والخطأ، والتعويض، مما يمثل تحديًا جوهريًا للنظم القانونية التقليدية.
5. المشرع الأوروبي في بداية الأمر جعل من النائب الإنساني مسؤولًا عن تصرفات وأضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولكن سرعان ما غير موقفة تجاه هذه الأنظمة والتطبيقات بعدم الاعتراف لها بالشخصية القانونية.

التوصيات

1. تطوير تشريعات مدنية متخصصة للتعامل مع أضرار الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة درجة استقلالية النظام.
2. اعتماد نظرية النائب الإنساني كأساس مؤقت لإسناد المسؤولية، مع دمجها في الأطر القانونية المحلية.
3. تعزيز دور الإنسان المشرف أو المستفيد عن النظام لضمان فعالية الإسناد القانوني.
4. ضرورة توحيد تعريف الذكاء الاصطناعي عبر سن تشريعات قانونية تضع تعريفًا واضحًا وشاملًا لهذا المفهوم، بما يتوافق مع التطورات الحديثة والحقوق الأساسية للإنسان.
5. تشجيع الدراسات المستقبلية على دمج الجانب الفقهي والعملي لتقديم حلول متكاملة للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي.

المراجع

أعراب، ك. (5-7 ديسمبر2022). *مسؤولية الروبوت في ضل الذكاء الاصطناعي* [مقال منشور]. أعمال ملتقى الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي، جامعة مولود معمري، الجزائر.

بدري، ج. (2022). الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسة*. *59*(4)، 173، 190.

بدوي، ع. (2022). *النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي: الإمارات العربية المتحدة كأنموذج*. دار النهضة العربية.

البرعي، أ. (2022). تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي. *مجلة الدراسات الإسلامية*. *14* (48)، 12- 159.

بطيخ، م. (2021). المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي. *المجلة القانونية*. *9*(5)، 1513- 1616.

بلعباس، أ. (2023). مدى ملاءمة المسؤولية المدنية للتعويض. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. *6*(1)، 456- 478.

بومديان، م. (2019). الذكاء الاصطناعي تحد جديد للقانون. *مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية*. *9*(10)، 198- 221.

البرلمان الأوروبي. (2017). *قواعد القانون المدني بشأن الروبوتات: قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 فبراير 2017 المتضمن توصيات إلى المفوضية الأوروبية بشأن قواعد القانون المدني على الروبوتات (2103/2015) .((INL)بروكسل*: البرلمان الأوروبي.

جراد، أ. (2023). الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي... استباق مضلل. *مجلة كلية الكويتية العالمية*. *11* (2)، 221- 281.

حسنين، م. (2022). الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه. *المجلة القانونية*. *15* (1)، 185-210.

حسام الدين، م. (2023). واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي. *مجلة روح القانون*. *35*(102)، 149- 165.

الخالدي، إ. (2021). حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي. *مجلة البحوث والدراسات الشرعية*. *10* (114)، 155- 183.

الخباني، م. (2023). *التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي: دراسة وصفية تحليلية في إطار التشريع المدني الإماراتي والأوروبي*. دار النهضة العملية الإمارات.

الحربي، هـ. ب. ب. ح. ا. (2025). استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: دراسة فقهية ضابطة. *مجلة الآداب*، *13* (3)، 424-448. https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2732

الخطيب، م. (2018). المركز القانوني للأنسآلية الشخصية والمسؤولية. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*. *6* (4)، 97- 136.

الخميسي، س. (2022). *المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مهنة الطبيب الآلي* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الخولي، أ. (2021). المسؤولية المدنية الناجمة عن الاستخدام غير المشروع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. *مجلة البحوث القانونية والفقهية*. (36)،221-293.

الدحيات، ع. (2019). نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا. مصر. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*. *8* (5)، 14- 35.

الدريهم، س. ب. ع. ا. ب. أ. (2024). دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الكلمة العربية من خلال تطبيق (صحح لي). *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6* (4)، 578-611. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2198

الرعود، ط. (2017). *المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الاصطناعي* [رسالة دكتوراه]. جامعة المنصورة، مصر.

السحلي، م. (2022). أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل. قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*. *247* (2)، 2-213.

سلامة، أ. (2022). *الالتزام بأمان عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة الأدوية*، دار الكتب القانونية.

السيف، أ. ف. (2025). تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في التنمية المهنية للمعلمين في المرحلة الثانوية بمدينة حائل. *مجلة الآداب*، *13* (1)، 33-68. https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2432

سليمان، إ. (2014). ماهية الشخصية القانونية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*. 2(2)، 461-483.

الشعيبي، ف. (2023). المسؤولية المدنية عن أضرار روبوتات الذكاء الاصطناعي. *مجلة المعيار القانونية*. (8)، 161- 200.

الشهراني، س. ف. ع. (2025). برنامج تدريبي مقترح قائم على بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير الكفايات الأكاديمية والمهنية لمعلمي اللغة العربية بالمرحلة الثانوية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7* (3)، 483-515. https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2725

عبد الحميد، ع. (2020). *الإطار القانوني والتشريعي للذكاء الاصطناعي* (ط.1). ديوان المطبوعات.

عبد الرحيم، م. (2022). الذكاء الاصطناعي وأثره في الضمان في الفقه الإسلامي. *مجلة الدراسات القانونية*. *1* (55)، 1-99.

عبد الستار، م. (2021). المسؤولية التقصيرية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. مجلة العلوم القانونية والسياسة. 10(2)، 386- 412.

العبد، ر. (18- 19 فبراير2023). *الشخصية القانونية الافتراضية: نحو الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي*. [بحث منشور]. المؤتمر العلمي الدولي الثالث: الجوانب القانونية للتحول الرقمي. كلية القانون، الجامعة البريطانية في مصر. 3(2)، 231–314.

عطية، أ. (2023). انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه. *المجلة القانونية*.*15* (2)، 215-278.

غنيم، أ. (2017). *الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الإدارة المعاصرة* (ط.1). المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

القوصي، هـ. (2018). إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت - تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل: دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات. *مجلة جيل الأبحاث القانونية*. (25)، 77- 112.

كافيتي، س. (2015). استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي. *مجلة معهد دبي القضائي*. *1* (21)،1-24.

مرقس، س. (1987). *المدخل للعلوم القانونية: الوافي في شرح القانون المدني*. منشورات مكتبة صادر.

المعداوي، م. (2021). المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي. *المجلة القانونية*. *9*(2)، 283-392.

الملا، خ. ب. أ. ب. ع. ا.، وموسى ر. م. ص. ا. (2024). مدى دقة الذكاء الاصطناعي في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالثقافة الإسلامية والعلوم الشرعية: دراسة وصفية. *مجلة الآداب*، *12* (4)، 743-770. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2234

نايل، س. (1991). أحكام رجوع الكفيل على المكفول في الفقه الإسلامي والقانون المدني. المجلة القانونية. 33(2)، 425-583.

النجار، ف. ع. ا. (2023). الذّكاء الاصطناعيّ وإنتاج الشِّعر العربيّ في ضَوء ضوابط عِلْمَي العَروض والنَّحْو. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *5*(3)، 118-147. https://doi.org/10.53286/arts.v5i3.1560

نساخ، ف. (2020). الشخصية القانونية للكائن الجديد: الشخص الافتراضي والروبوت. *مجلة للدراسات القانونية والسياسية*. *5*(1)، 213 -227.

الهدام، ص. (2022). *القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي* [رسالة الماجستير غير منشورة]. جامعة سيدي محمد.

الوالي، ع. (2021). *المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي: دارسة تحليلية*. دار النهضة العربية.

References

Aarab, K. (2022, December 5–7). Responsibility of robots in light of artificial intelligence [Published paper]. *Proceedings of the Financial and Industrial Investment in Artificial Intelligence Conference*, Mouloud Mammeri University, Algeria, (in Arabic).

Abd Al-Hamid, A. (2020). *The legal and legislative framework of artificial intelligence* (1st ed.). Diwan Al-Matbouat, (in Arabic).

Abd Al-Rahim, M. (2022). Artificial intelligence and its impact on liability in Islamic jurisprudence. *Journal of Legal Studies*, *1*(55), 1–99, (in Arabic).

Abd Al-Sattar, M. (2021). Tort liability related to artificial intelligence. *Journal of Legal Sciences and Politics*, *10*(2), 386–412, (in Arabic).

Al-Abd, R. (2023, February 18–19). Virtual legal personality: Toward recognizing the legal personality of robots equipped with artificial intelligence [Conference paper]. *Proceedings of the Third International Scientific Conference: Legal Aspects of Digital Transformation*, Faculty of Law, British University in Egypt, *3*(2), 231–314, (in Arabic).

Alasmari, J. S. . (2023). The Dynamics of Verbal and Non-Verbal Linguistic Communication in The Saudi Sports Community. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(4), 539-569. https://doi.org/10.53286/arts.v5i4.1676

Al-Barai, A. (2022). Applications of artificial intelligence and robotics from the perspective of Islamic jurisprudence. *Journal of Islamic Studies*, *14*(48), 12–159, (in Arabic).

Al-Dhayat, A. (2019). Toward a legal regulation of artificial intelligence in our lives. *Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies*, *8*(5), 14–35, (in Arabic).

Al-Durayhim, S. B. A. B. A. (2024). The Role of Artificial Intelligence Applications in Serving the Arabic word: A Case Study on the "Saḥḥiḥ li" Application. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(4), 578-611, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2198

Al-Haddam, S. (2022). Law in the face of artificial intelligence [Unpublished master's thesis]. Sidi Mohamed University, (in Arabic).

Al-Ḥarbi, H. B. Ḥameed A.-L. (2025). The Use of Artificial Intelligence in Fatwa (Islamic Legal Opinion) Issuance: A Jurisprudential Regulatory Study. *Journal of Arts*, *13*(3), 424-448, (in Arabic). https://doi.org/10.35696/joa.v13i3.2732

Al-Khabani, M. (2023). *Legal regulation of artificial intelligence: A descriptive analytical study within the framework of Emirati and European civil legislation*. Dar Al-Nahda Al-Ilmiyya Emirates, (in Arabic).

Al-Khalidi, I. (2021). Governance of artificial intelligence use in judicial work. *Journal of Sharia Research and Studies*, *10*(114), 155–183, (in Arabic).

Al-Khameesi, S. (2022). Civil liability for damages arising from the use of artificial intelligence in robotic medical practice [Unpublished master's thesis]. United Arab Emirates University, (in Arabic).

Al-Khatib, M. (2018). The legal status of automated persons: Personality and responsibility. *Kuwait International Law School Journal*, *6*(4), 97–136, (in Arabic).

Al-Khouli, A. (2021). Civil liability arising from the unlawful use of artificial intelligence applications. *Journal of Legal and Jurisprudential Research*, (36), 221–293, (in Arabic).

Al-Maadawi, M. (2021). Civil liability for artificial intelligence robots. *Legal Journal*, *9*(2), 283–392, (in Arabic).

Al-Mulla, K. B. A. bin A. L., & Musa, R. M. S. A.-D. (2024). The Accuracy of Artificial Intelligence in Answering Questions Related to Islamic Culture and Jurisprudence: A Descriptive Study. *Journal of Arts*, *12*(4), 743-770, (in Arabic). https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2234

Al-Najjar, F. A. A.-S. (2023). Artificial Intelligence and Arabic Poetry Composition in light of the rules of prosody and grammar. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *5*(3), 118-147, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v5i3.1560

Al-Qousi, H. (2018). The problem of identifying the person responsible for operating robots: The impact of the human deputy theory on the future viability of law. *Jeel Journal of Legal Research*, (25), 77–112, (in Arabic).

Al-Raoud, T. (2017). Civil liability for damages caused by operators of artificial intelligence technologies [Doctoral dissertation]. Mansoura University, Egypt, (in Arabic).

Al-Sahli, M. (2022). The basis of civil accountability for autonomous artificial intelligence: Traditional frameworks or a new vision? *Journal of Legal and Economic Research*, *247*(2), 2–213, (in Arabic).

Al-Saif, A. F. (2025). Activating Artificial Intelligence Role in Secondary School Teachers' Professional Development in Hail City. *Journal of Arts*, *13*(1), 33-68, (in Arabic). https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2432

Al-Shahrani, S. F. A. (2025). A Proposed Training Program Based on Selected Artificial Intelligence Applications to Develop the Academic and Professional Competencies of Secondary School Arabic Language Teachers. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(3), 483-515, (in Arabic). https://doi.org/10.53286/arts.v7i3.2725

Al-Shuaibi, F. (2023). Civil liability for damages caused by artificial intelligence robots. *Al-Mi'yar Legal Journal*, (8), 161–200, (in Arabic).

Al-Wali, A. (2021). *Civil liability for damages caused by artificial intelligence applications in Emirati law: An analytical study*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya, (in Arabic).

Atiya, A. (2023). The implications of artificial intelligence on unemployment, the future of work, and civil liability for damages resulting from its applications. *Legal Journal*, *15*(2), 215–278, (in Arabic).

Badawi, A. (2022). *The legal system of intelligent robots equipped with artificial intelligence technology: The United Arab Emirates as a model*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya, (in Arabic).

Badri, J. (2022). Artificial intelligence: A study on a legal approach. *Algerian Journal of Legal and Political Sciences*, *59*(4), 173–190, (in Arabic).

Batikh, M. (2021). Civil liability for damages caused by artificial intelligence. *Legal Journal*, *9*(5), 1513–1616.

Belabbas, A. (2023). The suitability of civil liability for compensation. *Journal of Legal and Economic Research*, *6*(1), 456–478, (in Arabic).

Boumediene, M. (2019). Artificial intelligence: A new challenge for the law. *Masarat Journal of Legal Research and Studies*, *9*(10), 198–221, (in Arabic).

European Parliament. (2017). *Civil law rules on robotics: European Parliament resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on civil law rules on robotics (2015/2103(INL))*. European Parliament, (in Arabic).

European Parliament. (2017, February 16). *Resolution with recommendations to the Commission on civil law rules on robotics (2015/2103(INL))* [Text]. EUR-Lex. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017IP0051&utm_source=chatgpt.com

European Parliament. (2020, October 20). *Resolution with recommendations to the Commission on a civil liability regime for artificial intelligence (2020/2014(INL))* [Text]. EUR-Lex. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017IP0051&utm_source=chatgpt.com

Geistfeld, M. (2023). *Civil Liability for Artificial Intelligence and Software* (Tort and Insurance Law Book 37) Kindle Edition.

Ghoneim, A. (2017). *Artificial intelligence: A new revolution in contemporary management* (1st ed.). Al-Asriya Library for Publishing and Distribution, (in Arabic).

Hassanein, M. (2022). Artificial intelligence and civil liability for damages resulting from its application. *Legal Journal*, *15*(1), 185–210, (in Arabic).

Hossam El-Din, M. (2023). The reality of the legal personality of artificial intelligence. *Spirit of Law Journal*, *35*(102), 149–165, (in Arabic).

Jarrad, A. (2023). Legal personality of artificial intelligence: A misleading anticipation. *Kuwait International Law School Journal*, *11*(2), 221–281, (in Arabic).

Kafiti, S. (2015). The UAE strategy for artificial intelligence. *Dubai Judicial Institute Journal*, *1*(21), 1–24, (in Arabic).

Marqos, S. (1987). *Introduction to legal sciences: A comprehensive explanation of civil law*. Sader Library Publications, (in Arabic).

Mleiki, A. K. (2025). Exploring Saudi EFL Learners' Perspectives on Digital Writing Tools for Mitigating Emotional Challenges in Foreign Language Writing. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1), 577-590. https://doi.org/10.53286/arts.v7i1.2373

Nayel, S. (1991). The guarantor's right of recourse against the debtor in Islamic jurisprudence and civil law. *Legal Journal*, *33*(2), 425–583, (in Arabic).

Nessakh, F. (2020). Legal personality of the new entity: The virtual person and the robot. *Journal of Legal and Political Studies*, *5*(1), 213–227, (in Arabic).

Salama, A. (2022). *The obligation of safety when using artificial intelligence applications in pharmaceutical manufacturing*. Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, (in Arabic).

Suleiman, I. (2014). The nature of legal personality. *Journal of Legal and Economic Studies*, *2*(2), 461–483.

Yas, N. (2023). Civil liability and damage arising from artificial intelligence. *Migration Letters International Journal, 20*(5). 112-118.